جامعة عين شمس
كلية التجارة
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

رسالة دكتوراه بعنوان

دور السياسة الضريبية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية

دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية- الولايات المتحدة الأمريكية – مصر)

PhD Thesis title

The role of tax policy at the confrontation of economic crises

Comparative study (Turkey - South Korea - United States - Egypt).

مقدم من
Presented by
وجدى محمدى عبدربه
Wagdy Mohamdy Abd-Rbo

تحت إشراف
Under Supervision of

أ.د / يمـن الحمـاقى

Prof.Dr./ Yum El-Hamaky
Economic Professor – Ain Shams University

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

إعتماد الرسالة

إسم الباحث : وجدى محمدى عبدربه حسن

اسم الرسالة : دور السياسة الضريبية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية
دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – الولايات المتحدة الأمريكية – مصر)

الدرجة العلمية : الدكتوراه فى الاقتصاد

لجنة الحكم على الرسالة

1- الاستاذة الدكتورة / يمن محمد حافظ الحماقي
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس مشرفا"

2- الاستاذ الدكتور / احمد فؤاد محمد مصطفى مندور
استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس عضوا"

3- الأستاذ الدكتور /مصطفى محمود عبد القادر
رئيس مصلحة الضرائب المصرية عضوا

تاريخ المنح : / / 2014

ختم الإجازة / / 2014

إجيزت الرسالة بتاريخ / / 2014

موافقة محلس الكلية / / 2014

موافقة مجلس الجامعة / / 2014

قال الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم
{تَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا}
صدق الله العظيم [طه : 114]

قال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

" تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه

" إن الله إستخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونوفر لهم حريتهم فإن لم نفعل فلا طاعة لنا عليهم "

وقال على بن أبى طالب كرم الله وجهه فى كتابه الى والى مصر

" وليكن نظرك فى عمارة الأرض أبلغ من نظرك فى إستجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد "

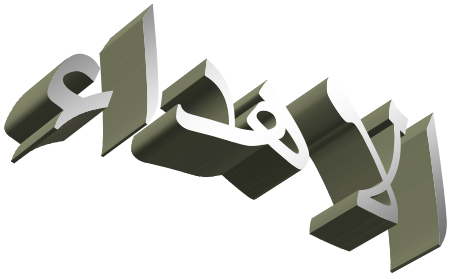

الى روح امى

يرحمها الله

الى شريكة حياتى

زوجتى

الى كل حياتى اولادى

نورين و جنا ومحمد

الى كل من له حق على

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

بكل الفخر والاعزاز يسعدنى ويشرفنى أن أستهل هذا البحث بتقديم أسمى أيات الشكر والعرفان والتقدير

الى أستاذتنا الفاضلة الاستاذة الدكتورة / يمن الحماقى

بتفضل سيادتها بالموافقة على الاشراف على هذه الرسالة فمنحتنى سيادتها شرف رعايتها فكانت نعم المشرف والمعلم الذى يتقبل وجهات نظر الباحث فى أى وقت دون تقليل من شأنها كما كان لسيادتها أعظم الأثر فى إثراء فكر الباحث فلم تبخل سيادتها بوقتها وعلمها وإرشادتها القيمة رغم كثرة مشاغل وأعباء سيادتها ، وكذلك لا أملك إلا أن أدعو الله عز وجل أن يجزيها عنى وعن الطلبة وعن جميع الباحثين خير الجزاء ويمتعها بوافر الصحة والعافية ويبارك لها فى علمها وصحتها كما ادعوا لسيادتها بدوام الرقى والتقدم

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الاستاذة الدكتورة / أميرة سلطان

على تفضل سيادتها بالموافقة على الاشراف على هذه الرسالة وكان لسيادتها أعظم الأثر فى إثراء فكر الباحث فلم تضن سيادتها بوقتها وعلمها وإرشادتها القيمة رغم كثرة مشاغل سيادتها فكانت نعم المشرف والمعلم والقدوة الحسنة ويعجز اللسان على أن يوفى حقها ، ولا أملك إلا أن أدعو الله عز وجل أن يجزيها خير الجزاء ويجعله فى ميزان حسناتها كما ادعوا لسيادتها بدوام الرقى والتقدم

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى سعادة الاستاذ الدكتور / أحمد مندور

على تفضل سيادته بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ومنحى شرف رعايته رغم تعدد مشاغله وكثرة أعبائه وكان لسيادته أعظم الأثر فى إثراء فكر الباحث فلم يضن سيادته بوقته وعلمه وإرشادته القيمة فكان نعم الاستاذ والمعلم والقدوة الحسنة ويعجز اللسان على أن يوفى حقه ، ولا أملك إلا أن أدعو الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء ويجعله فى ميزان حسناته كما ادعوا لسيادته بدوام الرقى والتقدم

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان الى الاستاذ الدكتور / مصطفى عبد القادر

على تفضل سيادته بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة رغم تعدد مشاغل سيادته وكثرة أعبائه ، وعلى ما قدمه للباحث من دعم علمى وكان لسيادته أعظم الأثر فى إثراء فكر الباحث فلم يضن سيادته بوقته وعلمه وإرشادته القيمة وهذا ليس بغريب على سيادته فهو يجمع بين المنهج العلمى والتطبيق العملى مما كان له أعظم الأثر فى إثراء فكر الباحث ، كما يعجز اللسان على أن يوفى حقه ، ولا أملك إلا أن أدعو الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء ويجعله فى ميزان حسناته كما ادعوا لسيادته بدوام الرقى والتقدم

وأخيـــرا لا يســـعى الباحـــث إلا أن يتقـــدم بالشـــكر الـــى كـــل أســـاتذة الاقتصـــاد بكليـــة التجـــارة جامعـــة عـــين شـــمس لمـــا تعلمتـــه مـــنهم جميعـــا" وكـــذلك لجميـــع العـــاملين بالكليـــة مـــن المكتبـــة والدراســـات العليـــا علـــى تعـــاونهم معـــى ومـــع غيـــرى مـــن زملائى الطلبة والباحثين

ولا يفـوت الباحـث أن يتقـدم بالشـكر الـى كـل مـن تحمـل معـى عنـاء هـذا البحـث ومشاقته

كمـا أتقـدم بالشـكر لأمـى والـدعاء لهـا وأدعـوا الله عـز وجـل أن يتقبـل هـذا العمـل ويجعله لروح أمى وفى ميزان حسنتها

كمـــا أتقـــدم بالشـــكر والعرفـــان الـــى زوجتـــى وأولادى وأصـــدقائى وكـــل مـــن نصحنى نصيحة خير .

وفى النهاية فما كان من صواب وتوفيق فمن الرحمن
وما كان من خطأ وتقصير فمن أنفسنا والشيطان
وأسأل الله أن ينفع به وأحتسب أجره عند الله عز وجل

المقدمة Introduction

تعد الأزمات الاقتصادية أحد أهم سمات النظام الرآسمالى ، فقد عرفت الرآسمالية أزمات متتالية منذ بداية القرن التاسع عشر وما كادت تحدث الأزمة فى بلد ما حتى تنتقل أثارها إلى البلاد الأخرى ، وكانت أعنف هذه الأزمات التى حدثت فى القرن العشرين أزمة الكساد الكبير(1929م–1933م) ، وتلتها أزمات متتالية مرورا" بأزمة فى مجال الطاقة خلال الفترة (1974م-1975م) ، ثم أزمة الديون العالمية التى حدثت فى(1981م–1983م) ، والأزمة المالية للدول الأسيوية التى حدثت فى عام 1997م .

وأخيرا قد تعرض العالم لأزمة اقتصادية طاحنة تكاد أن تكون تكرارا" لأزمة الكساد الكبير عام 1929م ، حيث بدأت الأزمة فى منتصف عام 2007م وتعرف بأزمة الرهن العقارى التى تفجرت فى أواخر عام 2008 م والتى برزت من دولة حامية للرآسمالية وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتيجة العولمة وتشابك الاقتصاديات العالمية إنتقلت هذه الأزمة الى جميع دول العالم المتقدم والنامى وتأثر كلا" منهما بقدر تشابكه وإندماجه فى الاقتصاد العالمى ، وبالطبع فإن مصر ليست بعيدة عن مسرح هذه الأحداث ، وكان الانخفاض الذى أصاب البورصة المصرية هو أصدق دليل على تأثر مصر بالأزمة ثم ما لبثت أن توالت تبعات أثار الأزمة العالمية تدق أبواب الاقتصاد المصرى فرأينا الإنخفاض الحاد فى إيرادات قناة السويس ، وتراجع حجم الإستثمارات القادمة من الخارج ، وتأثرت عائدات السياحة ، وتراجعت أسعار العقارات ، وإنخفضت معدلات التصدير الى الخارج .

وقليل من الدول التى نجت من أثار هذه الأزمة مثل تركيا التى حققت معدلات نمو عالية تصل الى 7 % تقريبا"، وفى ظل هذه الأحداث التى تشهدها الخريطة الاقتصادية العالمية ، بدء البحث عن حلول عاجلة وقابلة لمواجهة أثار هذه الأزمة الاقتصادية العالمية . وكان من بين هذه الحلول التطلع الى دور من الممكن أن تلعبه السياسة الضريبية كى تساهم ولو جزئيا فى التخفيف من وطأة وأثار هذه الأزمة الاقتصادية .

مشكلة البحث The problem

إن الأزمات الاقتصادية العالمية لها تأثير سلبى على الاقتصاد ومعدلات النمو- والمشكلة التى يحاول الباحث تناولها هى

- هل للسياسة الضريبية (بجانب السياسات الاقتصادية الأخرى) دور فى تجنب هذه الأثار السلبية مسبقا والحفاظ على معدلات نمو مرتفعة
- وكذلك هل للسياسة الضريبية دور فى التخفيف من الأثار السلبية للأزمات الاقتصادية وعلاجها إذا ما وقعت وأثرت فى إقتصاد الدولة .
- وهل نطبق نفس السياسة الضريبية الموضوعة فى ظل الظروف العادية نطبقها فى ظل الأزمات الأقتصادية أم يجب أن تكون هناك مرونة لها .

منهج البحث approach of Research

يعتمد منهج البحث على إستخدام المنهج التحليلى المقارن فى دراسة دور السياسة الضريبية فى المساهمة فى التخفيف من الأثار السلبية للأزمات الاقتصادية وعلاج هذه السلبيات للخروج من مرحلة الركود والكساد الاقتصادى الى مرحلة الاستقرار والتطور الاقتصادى .

لذلك يعتمد منهج البحث على عرض لسلبيات الأزمات الإقتصادية وخصوصا الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الاقتصاد المصرى وعرض للدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية فى التخفيف من أثار هذه السلبيات من خلال دورها فى تفعيل زيادة الإنتاج المحلى وتحديثه وتطويره ، و تفعيل تنمية الصادرات المصرية ، و دورها فى تفعيل تشجيع الإستثمارات.

ويتضمن البحث دراسة مقارنة لدول تركيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية من حيث دراسة أهم الأزمات الاقتصادية - مع التركيز على الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة -التى تعرضت لها هذه الدول ومعرفة الدور الذى ساهمت به السياسات الضريبية لهذه الدول فى مواجهة وعلاج هذه الأزمات ، وذلك للخروج منها بالدروس المستفادة فى تفعيل دور السياسة الضريبية المصرية فى مواجهة الأثار السلبية للأزمات الأقتصادية .

أهداف البحث Objectives

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية :

1- بيان متطلبات السياسة الضريبية الكفء
2- الوقوف على أهم أسباب الأزمة الإقتصادية العالمية ، وبيان أثارها السلبية ، وبيان أهم الإجراءات التى إتخذت لعلاجها .
3- بيان الدروس المستفادة لدول المقارنة – تركيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية - فى تفعيل دور سياستها الضريبية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها
4- بيان وتقييم الدور الذى قامت به السياسة الضريبية المصرية فى مواجهة تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية
5- بيان وسائل الخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق التنمية وذلك من خلال تنمية الإنتاج المحلى الزراعى و الصناعى وتحديثه وتطويره ، وتنمية الصادرات ، وتشجيع الاستثمارات مع وضع مقترحات لدور السياسة الضريبية لتفعيل هذه الوسائل .
6- بيان لأهم أوجه قصور السياسة الضريبية المصرية مع وضع مقترحات لمتطلبات ومحددات تطوير السياسة الضريبية لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية .

فروض البحث Hypotheses

الفرض الأول

السياسة الضريبية ساهمت بدورا" - وإن كان ليس رئيسيا"- فى حدوث الأزمة الأقتصادية العالمية 2008م.

الفرض الثانى

السياسة الضريبية تستطيع أن تساهم بدورا" كبيرا" فى علاج الأثار السلبية الناتجة عن الأزمات الأقتصادية

الفرض الثالث

النظام الضريبي المصري يعانى من بعض القصور فى الكفاءة و المرونة
الكفاءة: (القدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق العدالة)
المرونة: (القدرة على التجاوب مع الأزمات بحيث يسهل تعديله وتطويعه مع المتغيرات)

محتويات البحث The contents

البـاب الأول

إطار تحليلى للسياسة الضريبية و الأزمات الإقتصادية

مقدمة **12**

الفصل الأول : السياسة الضريبية أهدافها ومحددتها وأدواتها **13**

المبحث الأول : ماهية السياسة الضريبية وأهدافها 14

المبحث الثانى : محددت وأدوات السياسة الضريبية 30

الفصل الثانى : الأزمات الأقتصادية اسبابها ووسائل مواجهتها 45

المبحث الأول : ماهية الأزمات الأقتصادية وعلاقتها بالنظم الاقتصادية 46

المبحث الثانى : الأزمات الأقتصادية اسبابها ووسائل مواجهتها 55

ملخص الباب الأول 72

أهم نتائج الباب الأول 74

الباب الثانى

دور السياسة الضريبية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية لدول

(تركيا – كوريا الجنوبية - الولايات المتحدة الأمريكية)

مقدمة **76**

الفصل الأول:دور السياسة الضريبية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية(تركيا - كوريا الجنوبية) **77**

المبحث الأول : دور اليباية الضريبية التركية فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية **78**

المبحث الثانى : الأزمات المالية لكوريا الجنوبية ودور السياسة الضريبية فى مواجهتها 106

الفصل الثانى :دور السياسة الضريبية للولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية 139

المبحث الأول : ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية (2008م) وسبل مواجهتها 140

المبحث الثانى : دور السياسة الضريبية الامريكية فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية 154

ملخص الباب الثانى 171

أهم نتائج الباب الثانى 172

الباب الثالث

دور السياسة الضريبية المصرية فى عملية الإصلاح الاقتصادى

ومواجهة أثار الأزمة الأقتصادية العالمية

مقدمة 174

الفصل الأول : السياسة الضريبية المصرية ودورها فى عملية الإصلاح الاقتصادى 1990م **175**

المبحث الأول : هيكل وخصائص النظام الضريبى المصرى 176

المبحث الثانى : دور السياسة الضريبية فى عملية الإصلاح الاقتصادى 1990م **193**

الفصل الثانى : دور السياسة الضريبية فى مواجهة أثار الأزمة الاقتصادية العالمية 213

المبحث الأول: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى ودور النظام الضريبى فى مواجهتها 214

المبحث الثانى : وسائل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ودور النظام الضريبى فى تفعيل هذه الوسائل 221

ملخص الباب الثالث 251

أهم نتائج الباب الثالث 252

نتائج وتوصيات البحث 253

تمهيد

كانت الأزمات فى النظم الاقتصادية قبل مرحلة الرآسمالية تحمل طابعا مختلفا عن الأزمات التى حدثت فى عهد الرآسمالية ، حيث كانت تنشأ إما نتيجة لكوارث طبيعية ، أو نتيجة لأحداث من صنع الإنسان كالحروب .

وتعد الأزمات المالية والاقتصادية هى أحد أهم سمات النظام الرآسمالى ، فقد عرفت الرآسمالية أزمات متتالية منذ بداية القرن التاسع عشر ، وكانت أعنف هذه الأزمات التى حدثت فى القرن العشرين أزمة الكساد الكبير (1929م–1933م) ، وتلتها أزمة هيكلية خطيرة فى مجال الطاقة خلال الفترة (1974م-1975م) ، وتعد أزمة الديون العالمية التى حدثت فى (1981م–1983م) أشد عنفا"من ألأزمة السابقة وهناك الأزمة المالية للدول الأسيوية التى حدثت فى عام 1997م ، حيث بدأت بإنهيار عملتها ، ثم تفاقمت الأزمة بتزايد حجم الدين الخارجى ، وتدخلت المؤسسات الدولية فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الأقتصادى والهيكلى .

وأخيرا قد تعرض العالم لأزمة مالية واقتصادية طاحنة تكاد أن تكون تكرار لأزمة الكساد الكبير عام 1929م ، حيث بدأت الأزمة المالية العالمية منذ منتصف عام 2007 وتعرف بأزمة الرهن العقارى التى تفجرت فى أواخر عام 2008 م والتى برزت من دولة حامية الرآسمالية وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتيجة العولمة وتشابك الاقتصاديات العالمية إنتقلت هذه الأزمة الى جميع دول العالم المتقدم والنامى وتأثر كلا" منهما بقدر تشابكه وإندماجه فى الاقتصاد العالمى ، وبالطبع فإن مصر تأثرت بها ، حيث كان الانخفاض الذى أصاب البورصة المصرية هو أصدق دليل على تأثر مصر بالأزمة ثم ما لبثت أن توالت تبعات أثار الأزمة ، فرأينا الإنخفاض الحاد فى إيرادات قناة السويس ، وتأثرت عائدات السياحة ، وتراجعت أسعار العقارات ، وإنخفض التصديرالى الخارج...وغيرها ، وقليل من الدول التى نجت من أثار هذه الأزمة مثل تركيا التى حققت معدلات نمو عالية تصل الى 7 % تقريبا .

وفى ظل هذه الأحداث التى تشهدها الخريطة الاقتصادية العالمية ، بدء البحث عن حلول لمواجهة أثار هذه الأزمة العالمية وكان من بين هذه الحلول التطلع الى دور من الممكن أن تلعبه السياسة الضريبية لكى تساهم ولو جزئيا فى التخفيف من وطأة وأثار هذه الأزمة العالمية خاصة وأن السياسة الضريبية لابد وأن تكون ترجمة دقيقة للسياسة المالية والأقتصادية تعكس أهدافهما وتعمل على تحقيقها ، وأن تستجيب للظروف المحيطة بالبيئة الضريبية .

ويقسم منهج الدراسة الى الأبواب الثلاثة التالية :

الباب الأول : إطار تحليلى للسياسة الضريبية والأزمات الإقتصادية

الباب الثانى : دور السياسة الضريبية فى مواجهة الأزمات الاقتصادية لدول (تركيا - كوريا الجنوبية – الولايات المتحدة الأمريكية)

الباب الثالث : دور السياسة الضريبية المصرية فى عملية الإصلاح الإقتصادى ومواجهة أثار الأزمة الإقتصادية العالمية

الـبـاب الأول

إطار تحليلى للسياسة الضريبية والأزمات الإقتصادية

مقدمة

يتناول الباحث فى هذا الباب من الدراسة عرض لأهم ملامح السياسة الضريبية وإطار تحليلى للأزمات الأقتصادية ، حيث نستعرض فى الفصل الأول لتطور مفهوم السياسة الضريبية وعلاقاتها بالسياسة المالية والسياسة الاقتصادية ، ونتناول كذلك لأهم تعريفات السياسة الضريبية ومكوناتها وخصائصها ، كما نتناول بالدراسة لأهداف السياسة الضريبية . وإستعراض لأهم محدداتها وأهم أدواتها .

كما نتناول بالدراسة فى الفصل الثانى الازمات الاقتصادية ونعرض لأهم الأزمات الاقتصادية التى حدثت منذ بداية أزمة الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضى وحتى الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة فى 2008م . مع عرض لأهم ألأسباب المؤدية لحدوث الأزمات الأقتصادية ، وعرض للسياسات والإجراءات التى يمكن إتباعها لتجنب حدوث الأزمات الاقتصادية .

وعليه تنقسم الدراسة فى هذا الباب الى الفصلين الأتيين :

الفصل الأول : السياسة الضريبية أهدافها و محددتها وأدواتها

الفصل الثانى : الأزمات الأقتصادية اسبابها ووسائل مواجهتها

الفصل الأول

السياسة الضريبية أهدافها و محددتها وأدواتها

مقدمة

تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهدفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتختلف اهداف السياسة الضريبية فى الدول المتقدمة عن الدول النامية وهذا لإختلاف المشكلة الاقتصادية ، وأهداف السياسة الضريبية متعددة وأهمها والتى تمثل هدفا لأية سياسة ضريبية هى تحقيق النمو الاقتصادى ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وتحقيق العدالة الضريبية .

وترتبط السياسة الضريبية بمحددات وعوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية تؤثر فيها وتتأثر بها كما أن هناك متغيرات محلية وعالمية تنعكس على السياسة المالية بصفة عامة وعلى تصميم السياسة الضريبية بصفة خاصة وذلك من خلال العلاقة المتبادلة بين السياسة الضريبية والبيئة المحطة .
ويعد النظام الضريبى الأداة الرئيسية للسياسة الضريبية فى تحقيق أهدافها . وتوضع النظم الضريبية وفقا" لمجموعة من الأسس الحديثة التى يجب مراعاتها عند بناء هذه النظم .

وسوف نتناول بالدراسة عرض لتطور السياسة الضريبية وتعريفها واهدافها ومحدداتها وأدواتها من خلال العرض التالى :

المبحث الأول : ماهية السياسة الضريبية وأهدافها

المبحث الثانى : محددت وأدوات السياسة الضريبية

المبحث الأول

ماهية السياسة الضريبية وأهدافها

مقدمة

إن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد من الأمور الضرورية فى اى مجتمع من المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية (متقدمة او نامية) ، وذلك لتحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستخدمة كافة سياستها الاقتصادية (سياسة نقدية – سياسة أجرية – سياسة ضريبية ... الخ) . (1)

فى المجتمعات الإشتراكية يكون التدخل المباشر من قبل الدولة هو الوسيلة الملائمة لتحقيق أهداف تلك المجتمعات أما التدخل غير المباشر من خلال أدوات وفنون السياسة الاقتصادية فيكون له دورا محدود فى هذا المجال .

بينما فى المجتمعات الرأسمالية يكون التدخل غير المباشر هو الوسيلة الملائمة التى تتفق مع الفلسفة الاقتصادية التى تؤمن بها تلك المجتمعات ، ويبقى التدخل المباشر دور" محدودا لاشباع الحاجات الإجتماعية من أمن ودفاع وعدالة ... الخ .

ومهما اختلفت الفلسفات الإقتصادية التى تؤمن بها الدولة (اشتراكية / رأسمالية) فإن وسائل وأساليب وأدوات السياسة الاقتصادية يكون لها دورا" مهما" فى تحقيق أهداف تلك المجتمعات .

وتعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية والتى بدورها تعد من أهم أدوات وفنون السياسة الاقتصادية التى تستعملها الدولة لتحقيق أهدفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبالتالى ومن منطلق التحليل العلمى يستوجب بادىء ذى بدء توضيح العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة الضريبية وعليه تنقسم الدراسة فى هذا المبحث الى :

أولا" - العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة الضريبية

ثانيا" - ماهية السياسة الضريبية وخصائصها

ثالثا" - أهداف السياسة الضريبية

(1) Andy Lymer and Dora Hancock " Taxation : Policy and Practice " 7 edilition Learning . London 2000-2001 pp-b

أولا"- العلاقة بين السياسة الاقتصادية و السياسة المالية و السياسة الضريبية

يقصد بالسياسة الإقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف (1) .
كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى (2) .
يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف ، كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية ، غير أن هذا الهدف يعتمد على أمرين:

-أولا": تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام .
- أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما تسعى السياسة الإقتصاية (3) إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة ، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية ، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف ، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي .
ومن أهداف السياسة الإقتصادية دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي ، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة .
كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة والاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو ، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري ، لأن ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة .
يتضح مما سبق أّن الدول تسعى ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات ، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النموالاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع ، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات (4) .

أدوات السياسة الاقتصادية Tools of economic policy

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية
-أدوات السياسة النقدية
-أدوات السياسة المالية
-نشاط الأعمال العام
-التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

---

(1)Gravelle, Jane G., 2003, "The Enron Debacle: Lessons for Tax Policy," *Tax Policy Center Discussion Papers* No. 6, February

.2- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990 ، ص441

(3) OECD (2013), *Economic Policy Reforms 2013: Going for Growth*, OECD Publishing.

(4) M. Ayhan Kose, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff , Shang-Jin Wei ," Financial Globalization and Economic Policies " Discussion Paper No. 4037 , February 2009 , IZA , Germany